الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.16

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General

7 December 1998
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٦
المعقودة في المقر، نيويورك،
الاثنين، ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد حشاني . . . . . (تونس)

ثـــم : السيد كارانزا (نائب الرئيس) . . . . . (غواتيمالا)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)*

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)*

* بندان قررت اللجنة النظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/53/38/Rev.1 و A/53/72-S/1998/156 و A/53/87 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/167 و 203 و 318 و 354 و 363 و 376 و 409 و 447)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/53/72-S/1998/156 و A/53/87 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/308)

١ - **السيد رابوكا** (فيجي): قال إن إعلان بيجين ومنهاج العمل يمثلان اعترافا من المجتمع الدولي بأن النهوض بالمرأة مشكلة عالمية تتطلب بذل جهود عالمية. وشدد على أن الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي تسير في الطريق الصحيح لأن الحكومات قد بدأت في وضع برامج وطنية لتنفيذ التزاماتها التي تعهدت بها بموجب منهاج العمل. بيد أنه من السابق لأوانه جدا التعبير عن الرضاء عن النفس، نظرا لأنه من الواضح أيضا أن المساواة الحقيقية بين الجنسين ما زالت أمرا بعيد المنال. وفي البلدان النامية بصفة خاصة كان معنى العولمة هو زيادة التهميش والاستبعاد، ولا سيما بين النساء.

٢ - وأضاف أن حكومة بلده تدرك تماما أن حقوق المرأة ليست تطلعات مجردة وتسعى إلى إعمال الحق في التحرر من الفقر والمرض والعنف بجميع أشكاله. وتحقيقا لتلك الغاية، شرعت مؤخرا في خطة عمل للمرأة وأنشأت إدارة للمرأة والثقافة. من بين المبادرات المتخذة تتولى تلك الإدارة إنشاء قاعدة بيانات للنساء اللاتي تتوفر لديهن إمكانات المشاركة على جميع مستويات صنع القرار. وقد وضع برنامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمرأة بغية تحسين حصول المرأة على الأموال من الائتمانات الصغيرة من أجل الاضطلاع بمشاريع مدرة للدخل. ومنذ عام ١٩٩٥ تعمل لجنة الإصلاح القانوني في فيجي على استعراض القوانين المجحفة بالمرأة. وتساعد برامج الإلمام بالقراءة والكتابة على صعيد البلد في الترويج لتفهُّم الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في التشريعات ذات الصلة. وتضع حكومة بلده في اعتبارها الدور الهام الذي يقوم به كل من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في الوفاء بالالتزامات الدولية لفيجي، وقد أقامت فيجي صلات قوية مع تلك الهيئات. وضرب مثلا على ذلك فقال إن المجلس الوطني الفيجي للمرأة هو هيئة شاملة للمنظمات غير الحكومية النسائية وقد اشترك عن كثب في الأعمال التحضيرية لخطة العمل النسائية التي شُرع فيها مؤخرا.

٣ - واختتم كلمته قائلا إن بلده يواجه معوقات في مجالي الموارد المالية والبشرية لدى وضع جميع البرامج التي يرغب في الاضطلاع بها بسبب توجيهات التكيف الهيكلي الصادرة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والتي تتطلب تخفيض الإنفاق العام أو النمو الصفري في مجال الخدمات العامة. ولذا، يطلب وفد بلده من المجتمع الدولي أن يمد يد العون إذا كان مهتما حقا بمساعدة البلدان الجزرية الصغيرة النامية كفيجي على حماية مصالح المرأة والنهوض بها.

٤ - **السيد موناغس** (فنزويلا): قال إنه بالرغم من إحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية التي حددها منهاج عمل بيجين فيبدو أن تحقيق العدالة والإنصاف لملايين النساء في مختلف مناطق العالم أمر ينتمي إلى عالم آخر.

فقد وصل الفقر والبطالة والأمية والوفاة المتصلة بالحمل وازدياد عدد النساء المصابات بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والعنف وعدم الإنصاف في مكان العمل إلى مستويات غير مقبولة في القرن الذي يفخر بإنجازاته التكنولوجية العظيمة. وكثيرا ما قيل إن قضية المرأة هي قضية البشرية بأسرها ولكن آن الأوان لأن تعمل الآليات والهياكل المحددة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على القضاء على أوجه عدم الإنصاف بين الجنسين.

٥ - وأضاف أن الإنصاف بين الجنسين في فنزويلا مكرس في الدستور. وفي مجال العنف الموجه ضد المرأة وضع المجلس النسائي الوطني مشروعا لقانون بشأن العنف الموجه ضد المرأة وفي الأسرة، وقد اعتمده الكونغرس مؤخرا. ويجري شن حملة ترويجية مكثفة في وسائط الإعلام الجماهيرية لزيادة الوعي بالبرامج المتعلقة بالإساءة إلى المرأة.

٦ - وتابع كلمته قائلا إن فنزويلا تعمل على تنفيذ سياسات لصالح المرأة. وقد أصبحت الجهود الموحدة التي تبذلها الدولة وجميع قطاعات المجتمع من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة، ولا سيما للمرأة، أكثر أهمية مع الاقتراب من بلوغ هذه الأهداف.

٧ - **السيدة فريتشي** (ليختنشتاين): قالت إن عضوية ليختنشتاين في المنظمات الدولية قد قامت بدور حاسم في تحقيق تغيرات محلية في حالة المرأة على صعيد السياسة العامة وعن طريق زيادة الوعي على السواء. وكان للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تأثير مباشر على حالة المرأة في ليختنشتاين، ونتيجة لمؤتمر بيجين انضمت بلدها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مما أسهم في بلوغ هدف التصديق العالمي عليها بحلول عام ٢٠٠٠. وأوضحت أن الاتفاقية أداة هامة للنهوض بالمرأة ولكن مما يعرقل تنفيذها على نحو خطير العدد الكبير من التحفظات التي يجب التصدي لها بوصف ذلك جزءا من حملة التصديق العالمي عليها. وترى حكومة بلدها أن اعتماد البروتوكول الإضافي سيعطي اللجنة المنشأة بموجب الاتفاقية صلاحية النظر في فرادى الرسائل مما سيعطي قوة دافعة إضافية لأعمالها.

٨ - وأضافت أن من مجالات منهاج عمل بيجين ذات الأهمية الحاسمة لبلدها مسألة العنف المرتكب ضد المرأة. وقد وجهت حكومة بلدها دعوة إلى المقررة الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان والمعنية بمسألة العنف ضد المرأة، كما أنها ترحب بالاستنتاجات التي اتفقت عليها لجنة مركز المرأة بشأن مسألة المرأة في النزاع المسلح.

٩ - ومضت قائلة إن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية كان بمثابة تطور هام في هذا الصدد. وقد اعترف المجتمع الدولي لدى اعتماد ذلك النظام الأساسي، أن الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والإكراه على البغاء والحمل القسري والتعقيم القسري أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي يشكل جرائم مرتكبة ضد الإنسانية وجرائم حرب. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تسمي الحكومات بعض القاضيات وأن ينتخبن في المحكمة. وأضافت أن حكومة بلدها تولي اهتماما خاصا للدور الهام المتزايد للمرأة في مجال الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام وحفظ السلام فيما بعد انتهاء الصراع.

١٠ - وأردفت تقول إن الحالة العامة للمرأة في الأمانة العامة ما زالت من دواعي القلق لا سيما فيما يتعلق بتمثيلها في المستويات العليا. وفي الوقت الذي ترحب فيه بالتعهد الشخصي من الأمين العام فإنه يلزم اتخاذ تدابير استثنائية إذا أريد بلوغ هدف التوزيع المتساوي بين الجنسين بنسبة ٥٠ في المائة لكل منهما بحلول عام ٢٠٠٠. وفي الختام، يوافق وفد بلدها على البيان الصادر عن الاتحاد الأوروبي ومفاده أنه يجب التصدي لأسباب، بدلا من مجرد نتائج انعدام إنصاف المرأة، وتشمل تلك الأسباب أدوار واتجاهات الرجال.

١١ - **السيدة ونزلي** (استراليا): قالت إنه يجب الاعتراف في سنة الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أنه بالرغم من إحراز تقدم كبير في النهوض بمركز المرأة على الصعيد فلم تتحقق بعد تطلعات ملايين كثيرة من النساء. فالتمييز والعنف مستمران ومتأصلان في الثقافات بصورة عميقة حتى أن كثيرا من النساء يعتبرونه جزءا عاديا من الحياة. وسيتيح الاستعراض الرفيع المستوى المعتزم إجراؤه في عام ٢٠٠٠ فرصة لوضع استراتيجيات للتغلب على الحواجز التي ما زالت تحول دون التنفيذ التام للصكوك الدولية في ذلك المجال.

١٢ - وأضافت أن استراليا قد نفذت نطاقا عريضا من الإصلاحات للنهوض بمركز المرأة وقد وضعت إطارا قويا لتشريعات مكافحة التمييز. ويحظر القانون الإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان للمرأة، وجميع أشكال العنف البدني والجنسي المرتكبة ضد المرأة جرى تجريمها. ومن الجدير بالإشارة، بصفة خاصة، الحملة الوطنية للقضاء على العنف العائلي. فالمجتمع الاسترالي مؤلف من أشخاص من جميع أنحاء العالم جلبوا معهم كثيرا من الممارسات التقليدية أو الدينية أو الثقافية. وترحب استراليا بتنوع مجتمعها ولكن الممارسات التي تمثل عنفا مرتكبا ضد المرأة لا يمكن تجاهلها أو تبريرها على أساس الثقافة التقليدية. وفي ضوء دواعي القلق من احتمال تعرض النساء والفتيات اللاتي يهاجرن من بعض أجزاء العالم لخطر الختان بعد الاستقرار في استراليا اعتمدت الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات استراتيجية وقائية تتضمن مبادرات تشريعية وأخرى تتعلق بتثقيف المجتمع المحلي.

١٣ - وأوضحت أن من العوامل الرئيسية في تمتع المرأة بالحقوق الأساسية قدرتها على المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية مشاركة تامة. وبالرغم من أن المرأة ما زالت ممثلة تمثيلا ناقصا في مجال السياسة فإن الحكومة قد عينت مؤخرا عددا من النساء في مناصب عليا.

١٤ - وشددت على أنه يجب سد الفجوة بين الأجهزة النسائية المتخصصة وآليات حقوق الإنسان العامة والأساسية. وعلى هيئات مراقبة معاهدات حقوق الإنسان وآليات الإجراءات الخاصة، من قبيل المقررين الخاصين، أن تولي اهتماما متزايدا للبعد المتعلق بنوع الجنس في أعمالها. ومن الأمور الحيوية إقامة شراكة فعالة بين لجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يعرب وفد بلدها عن ترحيبه بحضور مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان معظم الدورة الأخيرة للجنة مركز المرأة والمبادرات المتخذة من قبيل مجموعة المعلومات الأساسية المسماة "حقوق المرأة: مسؤولية الجميع". ولمفوضية حقوق الإنسان دور رئيسي تقوم به في توفير البيانات الموزعة حسب نوع الجنس بشأن رصد حقوق الإنسان والتعرف على الانتهاكات الخاصة بجنس محدد وتقديم تدريب قائم على نوع الجنس لمراقبي حقوق الإنسان في الميدان.

١٥ - وأعلنت أن وفد بلدها يتطلع إلى الاجتماع المقبل للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإعداد مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المقرر انعقاده بالتوازي مع الدورة الثالثة والأربعين للجنة مركز المرأة. ويرحب الوفد أيضا بالتزام الأمين العام مجددا بتحقيق المساواة بين الجنسين في الأمانة العامة نظرا لمستوى تمثيل المرأة المنخفض بصورة غير مقبولة في رتبة مد - ١ وما فوقها، وبالاستراتيجيات الجديدة التي يجري الأخذ بها لبلوغ هدف التوزيع المتساوي بين الجنسين بنسبة ٥٠ في المائة لكل منهما. كما أن الالتزام الإداري والمساءلة حيويان بالنسبة لتحسين التوازن بين الجنسين في الأمم المتحدة. وقد حث وفد بلدها الأمين العام على النظر في شغل مرشحات مؤهلات لمنصب الممثل الخاص ويعرب الوفد عن سروره أن الأمين العام قد قام بذلك في عدد من الحالات خلال السنة الماضية. ويشجع وفد بلدها الأمين العام على مواصلة السير على هذا الدرب ويحث الدول الأعضاء على تسمية مرشحات ذات كفاءة كي ينظر الأمين العام في أمر اختيارهن.

١٦ - **السيدة أحمد** (السودان): قالت أن المرأة السودانية تؤدي دورا فاعلا في الحياة العامة في بلدها وتتمتع بالمساواة في الحقوق والواجبات وفقا للدستور المعتمد بالاستفتاء الشعبي في عام ١٩٩٨. وتبوأت المرأة مناصب سياسية وقضائية رفيعة المستوى ويضمن لها الدستور نسبة ٢٥ في المائة من العضوية في البرلمان و ١٠ في المائة من التمثيل على مستوى اللجان الشعبية، وتبلغ نسبة النساء في المجلس الوطني الحالي ٩ في المائة كما أن النسبة المئوية لمشاركة المرأة في مجالس الولايات تبلغ ٢٤ في المائة. وتظهر الأحكام الخاصة بالمساواة في مجال العمل في عدة قوانين ولوائح أهمها قانون الخدمة العامة وقانون العمل لعام ١٩٩٧. ويتمشى ما جاء في هذه القوانين واللوائح مع الاتفاقيات الدولية والإقليمية. وتؤدي المرأة السودانية دورا هاما في النشاط الاقتصادي الوطني، إذ يمثل النساء العاملات أكثر من ربع القوى العاملة معظمهن في القطاع الزراعي.

١٧ - وأضافت لقد كان السودان من أوائل البلدان التي استجابت لتوصيات المؤتمرات الدولية بشأن النهوض بالمرأة وأنشأ العديد من الآليات الرسمية والشعبية والطوعية لدعم أنشطة المرأة. وضربت مثلا على ذلك بوحدة النهوض بالمرأة التي أنشأت بوزارة الرعاية الاجتماعية في عام ١٩٧٥. وفي عام ١٩٩٣، أنشأت إدارة للمرأة في وزارة التخطيط الاجتماعي تعنى بوضع السياسات العامة بالتنسيق مع وحدات المرأة في الوزارات الأخرى وفي الولايات وتحديد الأهداف العامة للنهوض بالمرأة والأسرة. ويشترك عدد من المنظمات غير الحكومية في البلد في تنمية قدرات المرأة، وتعمل معظمها بغية الحد من الأمية وتخفيف حدة الفقر.

١٨ - واستدركت قائلة إنه بالرغم من النجاحات الكثيرة التي حققتها المرأة السودانية فكثيرا ما يصعب تنفيذ برامج المرأة بسبب قلة العون الفني الأجنبي وعدم توافر البنية الأساسية في المناطق المتضررة من الحرب في جنوب السودان. وقد بلغ عدد المشردين نتيجة للحرب نحو ثلاثة ملايين نسمة معظمهم من النساء والأطفال. وتبذل الحكومة جهودا كبيرة لإحلال السلام في البلد وتمكين جميع مواطنينا من الرجال والنساء من المساهمة في التنمية. وأوضحت أن هذه القضية يجب أن يتناولها كل مجتمع وفقا لثقافته وتقاليده التي ينفرد بها، وأعربت عن اعتقاد وفد بلدها بأن نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تشكل خطوة أولى تجاه إحياء دور المرأة وتمكينها في قطاعات المجتمع كافة.

١٩ - **تولى السيد كارانزا (غواتيمالا)، نائب الرئيس، رئاسة الجلسة.**

٢٠ - **السيدة غيميري** (نيبال): قالت إن العلاقة بين النهوض بالمرأة والأداء الاقتصادي حقيقة معترف بها. وقد أدت الأمم المتحدة في غضون الخمسين سنة الماضية دورا هاما في ضمان إرساء الأسس القانونية للمساواة والاعتراف بدور المرأة في التنمية وما زالت متفتحة الذهن للأفكار المنبثقة عن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

٢١ - وأضافت أنه ما زالت توجد فجوة كبيرة بين حقوق المرأة على المستويين التشريعي والسياسي ومركز المرأة الفعلي في بلدان كثيرة. وأوضحت أن المؤتمرات العالمية الرئيسية لم توجه اهتمام المجتمع العالمي للتحيز القائم على أساس الجنس فحسب بل أنها أيضا زادت من التركيز على ربط الشبكات على الصعيد العالمي بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين.

٢٢ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/53/308). وأوضحت أن جميع أشكال العنف ضد المرأة مصدر قلق عميق. وتدعو نيبال، بوصفها طرفا في الاتفاقية، إلى اتخاذ تدابير لإنهاء هذا التمييز وأعمال العنف.

٢٣ - وأشارت إلى أن نيبال، شأنها شأن كثير من البلدان النامية، بها معدل منخفض من الإلمام بالقراءة والكتابة وتشكل المرأة قطاع كبير من السكان الأميين. وقد أنشأت حكومتها مؤخرا وزارة مستقلة لشؤون المرأة والرعاية الاجتماعية مكرسة للقضايا المتصلة بالمرأة. واتخذت أيضا تدابير استثنائية لتشجيع مشاركة المرأة في التنمية من خلال الأخذ بسياسات أساسية بشأن برامج التعليم العام والفني والتعيين الإلزامي للمعلمات. ويجري أيضا الاضطلاع بأنشطة تتصل بالأمومة المأمونة، والتطعيم وخدمات تنظيم الأسرة والتثقيف السكاني.

٢٤ - وقد اتخذت تدابير إضافية من أجل تقلد المرأة وظائف في المجالين السياسي والإداري وذلك اعترافا تاما بمشاركتها في الحركة الشعبية لاستعادة الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب. وصدر حكم انتخابي يخصص ٢٠ في المائة من المقاعد في لجان التنمية القروية للمرأة، وعزز هذا الحكم من تعبئة جهود المرأة بصورة كبيرة. كما انتخبت ٠٠٠ ٤٠ امرأة تقريبا في المستوى الأولي من التسلسل الهرمي السياسي.

٢٥ - واستدركت قائلة إنه مما يثبط العزيمة ملاحظة أنه بالرغم من مواصلة الأمم المتحدة بذل الجهود فإن المرأة تمثل أكبر مجموعة مستبعدة اجتماعيا. وتتحمل المرأة قسطا زائدا من المعاناة الناجمة عن التفكك الاجتماعي والبطالة وتدهور البيئة والحرب. ولا يمكن المساهمة في التغلب على عدم التكافؤ القائم على أساس نوع الجنس مساهمة فعالة إلا عن طريق تقاسم السلطة والموارد والمسؤولية. وأعربت عن تأييد نيبال التام لجهود منظومة الأمم المتحدة في زيادة الاهتمام بالممارسات التقليدية التي تؤثر على المرأة والاتجار بالمرأة والفتاة والتمييز على أساس نوع الجنس التي تؤثر تأثيرا سلبيا على كرامة وشرف وحقوق المرأة. وتوجد حاجة ماسة إلى رؤية أوسع نطاقا لنظام عالمي جديد يتميز بتكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق بين المرأة والرجل. وينبغي لهذه الرؤية أن تلهم أعمال المجتمع الدولي في القرن القادم.

٢٦ - ويشجع وفد بلدها الأمين العام على مواصلة الاهتمام بالحاجة إلى الإعلان والدعوة وجهود الوصول إلى المناطق النائية من أجل تشجيع الوعي بالمسائل المتعلقة بنوع الجنس وضرورة تحقيق المساواة. وأعربت عن اعتقاد نيبال الراسخ بأنه يجب أن يكون هناك مساواة تامة في تمثيل المرأة في التعليم والحكومة ودوائر الأعمال التجارية والمنظمات الدولية.

٢٧ - **السيدة إيشمامبيتوفا** (قيرغيزستان): قالت بالرغم من أنه لم يتبق غير سنتين على الاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل فإن اتباع نهج قائم على نوع الجنس سيتطلب تحسين مركز المرأة اتخاذ إجراءات أكثر اتساقا وتنسيقا فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

٢٨ - وأضافت أن خطة العمل الوطنية في قيرغيزستان تعكس تقريبا جميع المجالات التي تمثل المشاكل في منهاج عمل بيجين وعددها ١٢ مجالا كما تتضمن قائمة بالاحتياجات والأولويات المحددة لبلدها. أما الآليات، من قبيل اللجنة الوطنية المعنية بمركز المرأة ومراكز اتخاذ المبادرات بشأن المرأة، الموجودة في جميع المناطق الست في الجمهورية فقد قامت بأكبر دور في وضع البرنامج. وقد اشترك ما يربو على ١٠٠ منظمة نسائية أيضا في تنفيذ الخطة بدعم دولي. وافتتح مركزان لمعالجة الأزمات النسائية بمساعدة الشركاء في بيشكيك لتقديم المساعدة القانونية والنفسية والطبية للنساء. ويمثل حصول المرأة على الأراضي والاعتمادات مشكلة رئيسية نظرا لأن المرأة تشكل أغلبية العاملين في القطاع الزراعي. وقد ساعد تزويد المرأة بالائتمانات الصغيرة على البقاء على قيد الحياة في ظل ظروف اقتصادية صعبة كما أنه أضفى عليهن دورا أكثر نشاطا في الحياة الاجتماعية والسياسية بالبلد.

٢٩ - واختتمت كلمتها قائلة إن كثيرا من المنظمات الدولية والبلدان المانحة قدمت مساعدات في هذا المجال، بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي افتتح مكاتب معنية بدور المرأة في التنمية. فقد بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أنشطته في البلد بمشروع يتعلق بالعنف الموجه ضد المرأة. وبالرغم من هذه النجاحات فإن المرأة في قيرغيزستان لم تحقق التقدم المنشود. ويجب أن يعتبر تحسين مركز المرأة عنصرا أساسيا من عناصر أي مجتمع ناجح وعادل وديمقراطي.

٣٠ - **السيدة ليران** (إسرائيل): قالت إن إنشاء هيئة النهوض بمركز المرأة، تحت رعاية مكتب رئيس الوزراء، هو مجرد مثل على التقدم الكبير الذي أحرزته إسرائيل في المجالات الواردة إجمالا في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد أنشئت الهيئة بموجب قانون النهوض بمركز المرأة الذي اعتمد في عام ١٩٩٨ وشجع على تحقيق المساواة بين الجنسين وضمن التنسيق بين الهيئات المتصلة بمركز المرأة عن طريق التعليم والتشريع وإنفاذ القوانين. ويروج القانون للأنشطة التي تحول دون ارتكاب العنف ضد المرأة.

٣١ - وأضافت أن الهيئة ستعزز النهوض بمركز المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين وستكافح التمييز والعنف. وقد شرعت فعلا في برنامج لتحقيق المساواة بين الجنسين ومنع العنف العائلي، لا سيما العنف المرتكب ضد المرأة، عن طريق التعليم ونظمت محاضرات وحلقات عمل بشأن منع العنف للمجندين في قوات الدفاع الإسرائيلية ولموظفي الحكومة. وتحاول الهيئة أيضا التوعية، بصفة خاصة بين النساء العربيات والمهاجرات الجدد

واليهوديات الشديدات التدين، بأهمية الفحص الطبي الدوري. وشجعت الهيئة على اتخاذ قانون بشأن التحرش الجنسي في مكان العمل دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٨؛ وتولت الهيئة رعاية برامج للتدريب المهني للنساء في مجالات الحواسيب والاتصالات وبخاصة للنساء العربيات والمهاجرات الجدد واليهوديات الشديدات التدين؛ وشجعت الأمهات الوحيدات العاطلات على البحث عن عمل بغية دعم أسرهن. ووضعت الهيئة الخطط لتشجيع الأعمال التجارية والعاملات على تعزيز دفع الأجور المتساوية للنساء وتعيين النساء في المناصب العليا.

٣٢ - وأوضحت أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالنهوض بمركز المرأة هو نتيجة للجهود الدؤوبة التي تبذلها منظمات حقوق المرأة الإسرائيلية والمنظمات غير الحكومية التي دأبت منذ عهد طويل على الترويج بنشاط لحقوق المرأة حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل. وبفضل جهودها توفر لدى إسرائيل بنية أساسية موسعة من مراكز رعاية الأطفال والعيادات الصحية للرضع في المجاورات ودورات تدريبية مهنية ومكاتب لتقديم المعونة القانونية وبرامج لتقديم المساعدة الصحية الأسرية للشابات والراشدات.

٣٣ - **السيد نغاي** (جمهورية الكونغو الديمقراطية): قال إن بلده، ضمن بضعة بلدان، تحمل شعبه بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي وموارده البشرية والطبيعية الهائلة، تاريخا من المقاساة والانتهاكات الفاضحة لحقوق الإنسان. ويعيش أبناء شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في هذه اللحظات التي يدلي فيها بكلمته، ولا سيما النساء والأطفال في المناطق التي يحتلها الجنود الغزاة، كضحايا لانتهاكات واسعة النطاق للقواعد الأساسية للقانون الدولي بما فيها الاغتصاب والإبادة والترحيل وغيرها من الجرائم الشنيعة. وتعرضت المرأة الكونغوية على الدوام لمخاطر العدوى من فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسبة (الإيدز) والحمل غير المرغوب فيه. وقد تكلم الفاتيكان بصراحة مدينا تصاعد الأعمال الوحشية، ولا سيما ذبح عشرات القادة الدينيين ورعايا الكنائس الأبرياء في آب/أغسطس ١٩٩٨.

٣٤ - وأضاف أنه في وسط الصمت الذي يخيم على المجتمع الدولي أكد صحفي أوغندي وقوع أعمال العنف الفظيعة التي يرتكبها جيش الاحتلال الأوغندي ضد النساء في مدينة كانسنغاني. وأضاف أن نساء جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكنهن الدفاع عن أنفسهن ويبدو أنهن قد تركن لمواجهة المعاناة بمفردهن. وتساءل هل ينبغي أن يفسر الصمت كتواطؤ أو لا مبالاة.

٣٥ - وذكر أن العدوان ضد بلده قد بدأ في آب/أغسطس ١٩٩٨ في نفس الوقت الذي كانت فيه الحكومة ترسي أسس الأسلوب الديمقراطي للحياة وتسعى إلى استعادة الاحترام والكرامة لجميع أبناء الشعب الكونغوي. وقد شرعت الحكومة في خطة ثلاثية للتعمير الوطني تشمل أبعادا خاصة بنوع الجنس في جميع المجالات وبدأ المكتب الوطني للعمل والنهوض الاجتماعي فعلا في القيام بدور ممتاز إذ أعطى المرأة مكان الصدارة في القطاعات الوطنية الأساسية. وقد مضى الأوان الذي كان فيه دور المرأة قاصرا على التدبير المنزلي. فالنساء في أفريقيا أولا وقبل كل شيء معلمات ومستشارات ويعملن بنشاط في تأكيد حقوقهن. وتؤكد جميع الصكوك القانونية في جمهورية الكونغو الديمقراطية الدور الجديد للمرأة الأفريقية. وقد عُدل قانون عام ١٩٨٧ المتعلق بقانون الأسرة كي يستعاض عن مفهوم السلطة الزواجية بالسلطة الوالدية. وتعتبر أي انتهاكات لتلك القواعد جرائم، وكذلك جميع العادات التي تستند إلى انعدام المساواة بين الجنسين والممارسات التي تعرض صحة وكرامة

المرأة للخطر. وقد جرى الأخذ بآليات قانونية خاصة لحماية المرأة أيضا في مجال العمل والتعليم. وعلاوة على ذلك، فإن الدستور الذي يجري حاليا إعادة النظر فيه سيتضمن ضمانات صريحة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

٣٦ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من أجل ضمان احترام الاتفاقية وتنفيذها. وأعرب عن سرور جمهورية الكونغو الديمقراطية لأنه يجري بذل الجهود للتشجيع على التصديق على الاتفاقية. وأثنى على أعمال الفريق العامل لما قبل الدورة في الحصول على معلومات عن مركز المرأة في بلدان محددة وحث على تطبيق هذه الممارسة على جميع الدول الأعضاء. وأعرب عن تقدير وفد بلده لتقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/53/376) ولاحظ التقدم المحرز في تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين داخل الأمانة العامة.

٣٧ - ووجه نداء بأن تتضامن جميع النساء من أجل إعارة الاهتمام لإشارات الخطر الصادرة عن المرأة الكونغوية التي تعيش في المناطق المحتلة، ومن ثم تقديم مساهمة فعّالة في النهـــوض بالمرأة وهو أمر لا غنى عنه من أجل السلام العالمي.

٣٨ - **السيد مابورانغا** (زمبابوي): قال إنه يجب إدراج شواغل المرأة في صلب القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل ضمان أن تتمتع المرأة بالمساواة كشريك وتحتل مكانها الصحيح كصانعة للقرار. وستؤدي مشاركة المرأة في تقييم البرامج إلى طرح أفكار جديدة وحلول مبتكرة للمشاكل التي تواجه العالم. ومن التطورات الإيجابية الاعتراف بالظلم والحاجة إلى تغيير الأنماط الثقافية والقوانين وقواعد السلوك التمييزية.

٣٩ - وأوضح أنه جرى إحراز قدر من التقدم في مجال التمكين الاقتصادي وتعليم وتدريب المرأة في زمبابوي ومشاركتها في الحياة السياسية. وقد شرعت وزارة الشؤون الوطنية وإيجاد العمالة والتعاونيات، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مشروع معني بدور المرأة في السياسات وصنع القرار يهدف إلى تشجيع المرأة على الترشيح في الانتخابات. وفي المجال الاقتصادي، أنشئ مصرف للمرأة لتوفير الحصول على الأعمال المصرفية والائتمانات للجماعات المهمشة. ويتيح أيضا إمكانية تملك المرأة لمعظم أسهم المصرف. وتعمل زمبابوي على تعزيز الجهاز الوطني عن طريق إنشاء جهات تنسيق معنية بنوع الجنس في الوزارات. ويجري أيضا الاضطلاع بخطط عمل لتيسير تنفيذ منهاج عمل بيجين وإدراج نوع الجنس في صميم البرامج.

٤٠ - وفيما يتعلق بالنظام القضائي، جرى تحديد النظم الأساسية بغية تعديلها لضمان تمشيها مع الاتفاقية. وتشمل قانون الأراضي المشاع وقانون الوصاية على القصر. وقد ترجمت الاتفاقية إلى لغتين قوميتين رئيسيتين، الشونا والنديبلي، وأعد كتيب حدد الفجوات ومجالات التداخل في ميدان الحقوق القانونية واقترح أساليب لنشر المعلومات بين الجماعات المستهدفة.

٤١ - وأعلن أن زمبابوي قد اشتركت، على الصعيد الإقليمي، في صياغة خطة عمل الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي من أجل تنفيذ منهاج عمل بيجين. أما الالتزام الوطني بالمثل العليا للمساواة واحترام حقوق الإنسان فهو التزام راسخ. بيد أن الجهود الإقليمية تعوقها ندرة الموارد. وأعرب عن اقتناع حكومة بلده بأن

تعيين موظفين معنيين بنوع الجنس في الأمانة العامة للجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي سيؤدي إلى إيجاد اهتمام متجدد لدى المانحين بمساعدة الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي بالأدوات اللازمة لضمان إدراج نوع الجنس في صميم أعمالها.

٤٢ - وشدد على أنه يوجد، في الواقع، تكامل بين جهود الجماعة الاقتصادية للجنوب الأفريقي وغيرها من الكيانات المعنية. ومما يشجع حكومة بلده زخم المناقشات الدائرة داخل ذلك المنتدى، وأضاف أنها ملتزمة إلتزاما تاما بالتصميم على تحقيق العدالة للجميع. والشاغل الرئيسي هو أنه ينبغي لآليات إنفاذ التشريعات أن تتناسب مع التوقعات. وستواصل زمبابوي العمل الدؤوب من أجل ضمان إدراج نوع الجنس في صميم البرامج وتيسير تدريب النساء والفتيات وإزالة أي قوانين تمييزية تواصل عرقلة تقدم المرأة. أما الذين يرتكبون العنف ضد المرأة فسيدانون في المحاكم التي ستعامل النساء على قدم المساواة مع الرجال.

٤٣ - واختتم كلمته قائلا إنه لا ينبغي للإجراءات القانونية والبيروقراطية المتبعة أن تعرقل الكفاح ضد فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز). ويجب الإعراب عن التقدير، بصفة خاصة، لمنظمات من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وللأعمال المضطلع بها في المنطقة عموما، وفي زمبابوي بصفة خاصة.

٤٤ - **السيدة ليونسي** (سانت لوسيا): قالت، وهي تتكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وعددها ١٤ دولة، نظرا لوجود وعي متزايد ومناقشة لقضايا المرأة على نطاق العالم حاليا، ينبغي لمناقشات اللجنة أن تركز بالأحرى على تنفيذ الاتفاقات الكثيرة المتعلقة بحقوق المرأة. ومن الأهمية بصفة خاصة حقوق المرأة في العمالة والمشاركة المتساوية في التنمية لأنها تحدد نوعية حياة المرأة، وكذلك نوعية حياة البشرية عموما. وفي السنة التي يحتفل بها بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من المناسب أيضا تأكيد تلك الحقوق للمرأة: فإنكارها يسفر عن بقاء قطاع كبير من المجتمع ينتج إنتاجا ناقصا. ولذا فإن لصالح المجتمع وللعالم أجمع أن يساعد المرأة على أن تحقق إمكاناتها بالكامل ولا يعزى ذلك فحسب إلى أن مستقبل البشرية ترعاه المرأة وأن أكثر الآثار دواما في حياة الشخص هو تأثير الأم.

٤٥ - وأضافت أن الجماعة الكاريبية تعتقد أنه يجب إدراج المرأة في جميع خطط العمل والاستراتيجيات الحكومية وتلك الصادرة عن المؤسسات الأخرى إذا أريد إحراز تقدم في ميدان الاقتصاد العالمي والتنمية الاجتماعية وإذا كان لجميع الأشخاص أن يتمتعوا بحقوقهم.

٤٦ - وأوضحت أنه لما كان الدعوة والوعي قد ترسخا فعلا فإن الجماعة الكاريبية ستواصل تشجيع الحكومات على الأخذ باستراتيجيات لتنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية، وبصفة خاصة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وإنشاء أو تعزيز الآليات الحكومية لتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الوطنية.

٤٧ - وأعلنت أن التقدم الذي أحرزته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في استعراض التقارير القطرية والعدد الكبير من الدول التي صادقت على الاتفاقية يبعثان على تشجيع الجماعة الكاريبية. بيد أن إعداد الخطط الوطنية لم يظهر نفس مستوى التقدم. وتعتقد الجماعة الكاريبية أن الحالة خطيرة وتتطلب بذل المزيد من الجهود لمساعدة البلدان في إعداد خططها وتقاريرها الوطنية.

٤٨ - ومن دواعي قلق الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أيضا، كما ذكر الأمين العام، أن قلة من الخطط القطرية حددت أرقاما مستهدفة شاملة وذات أطر زمنية ومقاييس مرجعية ومؤشرات للرصد وقد فشل معظمها في بيان مصادر التمويل. وتعتقد الجماعة الكاريبية أنه من المهم أن تخصص الحكومات موارد كي يمكن تنفيذ تلك الخطط الوطنية. وتوجد أيضا حاجة إلى الرصد والقياس إذا كان للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في عام ٢٠٠٠ أن تستعرض تنفيذ متابعة مؤتمر بيجين.

٤٩ - وأثنت على الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لإدراج منظور نوع الجنس وللأساليب والبرامج المبتكرة الكثيرة الواردة بالتفصيل في تقرير الأمين العام (A/53/376).

٥٠ - ويساور الجماعة الكاريبية القلق إزاء ازدياد معدلات الفقر بين النساء نتيجة للعولمة وتحرير التجارة، وأعربت عن ترحيبها بالأعمال التي اضطلع بها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة من أجل التعرف على الفرص المتاحة لتوفير سبل كسب الرزق المستدامة للمرأة وما تتعرض له من أخطار. وأعربت عن الأمل أيضا في أن يستمر إجراء الدراسات عن أثر تحرير التجارة في منطقتها وأن يجري التوسع في تلك الدراسات وأنها تتطلع إلى الجزء الرفيع المستوى، من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في عام ١٩٩٩، المكرس لدور العمالة في القضاء على الفقر وتمكين المرأة.

٥١ - وأردفت تقول إن التحدي الذي يتمثل في مراعاة حكومات الجماعة الكاريبية لنوع الجنس في التخطيط الوطني أمر مستمر، ولذا فإن الجماعة الكاريبية تعرب عن تقديرها للمساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وأمانة الكومنولث في البعثة الموفدة لاستكشاف جدوى إنشاء نظام لإدارة نوع الجنس في القطاع العام في سانت كيتس ونيفيس وفي أنتيغوا وبربودا. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى إنشاء نظم إدارة مماثلة في جميع أنحاء المنطقة.

٥٢ - ولم يحدث تقدم كبير في كبح جماح العنف الموجه ضد المرأة بالرغم من زيادة الوعي بالقضية؛ ويحدو الجماعة الكاريبية الأمل في أن تساعد الأنشطة المرتبطة بالذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في هذا الصدد، وأعربت عن الترحيب بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في شن حملة توعية إقليمية مشتركة بين الوكالات بشأن التحرر من العنف.

٥٣ - وأعربت عن اعتقاد الجماعة الكاريبية بأن انضمام المستشارين المعنيين بنوع الجنس إلى نظام المنسقين المقيمين إنجاز هام يحدوها الأمل في أن يتناوبوا العمل في جميع المناطق والبلدان من أجل تعزيز الدعم المقدم لتنفيذ منهاج العمل على الصعيد الوطني في سائر أرجاء العالم.

٥٤ - وكررت الإعراب عن أنه لا يمكن الاضطلاع بالتنفيذ دون وجود موارد، ونقلت النداء الموجه من الجماعة الكاريبية إلى المجتمع الدولي بتقديم المساعدة في ترجمة الخطط الوطنية إلى أعمال من خلال مشاركة المرأة في صنع القرار الحكومي وعن طريق توفير فرص الصحة والتعليم والعمالة المناسبة لتهيئة بيئة مؤاتية للمرأة تنمي إمكاناتها بالكامل. وعندما يحدث هذا سيتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي ليس للمرأة فحسب بل للعالم بأسره. وأكدت مجددا التزام الجماعة الكاريبية بالقيام بدورها في بلوغ هذا الهدف.

٥٥ - **السيدة المجالي** (الأردن): قالت إن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان بيجين ومنهاج العمل في الأنشطة التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة وعلى الصعيد الوطني أيضا يبعث على تشجيع الأردن. ويرى الأردن أن الإعلان وبرنامج العمل يمثلان مبادئ توجيهية للاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالنهوض بالمرأة. وقد عهد إلى اللجنة الوطنية للمرأة بوضع السياسات وتحديد الأولويات المتعلقة بالمرأة في الأردن، وقد حققت الكثير في هذا الصدد. ففي عام ١٩٩٦ عهد إليها بمسؤوليات هامة عن تنسيق الجهود بين الوزارات والمؤسسات العامة والخاصة والمنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن أي تشريع رئي أنه يتضمن أحكاما تمييزية جرى أو يجري العمل على أن يتمشى مع الدستور ومع التزامات الأردن بموجب الاتفاقية.

٥٦ - وأضافت أن الأردن يعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي تمكين المرأة في مجالي صنع القرار والمشاركة السياسية؛ ويمنح الدستور الرجال والنساء حقوقا وفرصا متساوية للاشتراك في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وفي الواقع، أوضحت دراسة استقصائية أن الحواجز القائمة ليست تشريعية بل تعزى بالأحرى إلى القولبة الاجتماعية ومجموعات الأفكار النفسية عما تعتبره النساء أدوارهن المناسبة. وتعزز حلقات العمل والحلقات الدراسية وبرامج التدريب العديدة المقدمة إلى المسؤولين المحليين والنساء من مختلف المهن والبيئات تفهما جديدا لأدوار المرأة في المجتمع وحقوقها السياسية والقانونية وتشجعها على المشاركة في الحياة العامة.

٥٧ - وأضافت أن الأردن يثني على نتائج دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٨ وتنفيذ منهاج عمل بيجين ويدعم إدراج منظور نوع الجنس في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة؛ وفي الواقع يعتقد أن منظور نوع الجنس ضروري لدى استعراض تنفيذ ومتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة وفي أي نهج يتبع، من أجل التصدي لتأنيث الفقر. وأعربت أيضا عن تأييد الأردن للجهود التي يبذلها الأمين العام لتحقيق التوازن بين الجنسين في جميع المستويات بحلول عام ٢٠٠٠، ولكنها شددت على أن التمثيل الجغرافي المنصف يجب أن يؤخذ في الاعتبار.

٥٨ - وقد أدرجت جميع الإدارات في الحكومة الأردنية، بمجرد التصديق على الخطة الاقتصادية والاجتماعية الوطنية للسنوات ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، منظور نوع الجنس في صميم صياغة السياسات والبرامج بوصف ذلك جزءا

من نهجها الكلي المتبع في التخطيط، وذلك بمشاركة اللجنة الوطنية. وفي مجال التعليم، أدخلت في المناهج الدراسية مواضيع جديدة تتناول الرعاية الصحية للنساء والأطفال وتشجيع الإنصاف بين الجنسين، وبالرغم من ارتفاع معدل المواليد فقد أفيد عن حدوث تحسينات كبيرة في مجال صحة الأم ووفيات الرضع من خلال تحسن الوصول إلى المراكز الصحية وتنظيم الأسرة ونتيجة لحملات التوعية والمنشورات وبرنامج بقاء الطفل.

٥٩ - واستدركت قائلة إنه رغم حدوث زيادة كبيرة في أعداد النساء في القوى العاملة فإن عددهن ما زال منخفضا: وغالبا ما تعمل المرأة في مجالي الصحة والتعليم. وفي الواقع، فإن ٥٩ في المائة من المعلمين من النساء. وما زالت العقبات الاقتصادية والاجتماعية تعوق المشاركة الاقتصادية التامة للمرأة، ولا سيما بين الفقراء، وذلك بسبب التقاليد والموارد المحدودة وصعوبة الحصول على القروض وعدم توافر المهارات. واستجابة لذلك، وضعت برامج خاصة ترعاها المنظمات غير الحكومية والوزارات المعنية لإيجاد مشاريع لتوليد الدخول الصغيرة وتوفير التدريب؛ بيد أن تلك المشاريع في حاجة إلى مساعدة مالية مستمرة.

٦٠ - وأعربت عن اعتقاد الأردن بأن العنف الموجه ضد المرأة غير مقبول وأنه ينبغي اتخاذ تدابير قانونية واجتماعية ضد مرتكبيه: ويعاقب على العنف من هذا القبيل كجريمة. بيد أنه لأسباب اجتماعية فإن كثيرا من أحداث العنف لا تبلغ عنها النساء. وقد اتخذ عدد من التدابير لمواجهة تلك المشكلة: فقد أصبحت وسائط الإعلام أكثر فعالية في إبرازها وأنشئت مراكز أسرية خاصة في كل من وزارة الداخلية ومديرية الأحوال المدنية لمتابعة القضايا من ذلك القبيل وتزويد الضحايا بالمساعدة القانونية والطبية.

٦١ - وأعلنت أن الأردن يدين أيضا جميع أشكال العنف الموجه ضد المرأة في النزاعات المسلحة وأنه وقع على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: ويرى الأردن أن الجرائم من ذلك القبيل، بما فيها الاغتصاب والحمل القسري، هي جرائم مرتكبة ضد الإنسانية.

٦٢ - وأردفت قائلة إن الأردن يتابع باهتمام التقدم المحرز في صياغة البروتوكول الاختياري للاتفاقية بشأن الحق في تقديم الالتماسات بيد أنه يرى أن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ لم تعط معاهدات حقوق الإنسان مركزا خاصا فيما يتعلق بالحصانة من التحفظات.

٦٣ - واختتمت كلمتها بالتنويه بميسَّر السعدي، وهي السيدة الأردنية التي، كرمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا لجهودها المبذولة من أجل مكافحة الفقر. وقد تساءلت السيدة السعدي على رؤوس الأشهاد في كلمتها عما إذا كانت قد قدمت ما فيه الكفاية، وتعكس هذه الكلمات البسيطة التي تنم عن شجاعة الإمكانات الحقيقية للمرأة وقدرتها على العطاء وعلى القيادة والمشاركة على قدم المساواة.

٦٤ - **السيدة فان ليث** (منظمة الصحة العالمية): أثنت على شعبة النهوض بالمرأة لأعمالها في مجال رصد التقدم المحرز في مجال الممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة والطفل كما يتبين في تقرير الأمين العام (A/53/354). وترى منظمة الصحة العالمية أن ختان الإناث يعتبر شكلا من أشكال العنف المرتكب ضد الفتيات والنساء وأن له عواقب وخيمة على صحتهن البدنية والنفسية الاجتماعية والجنسية وأعربت عن التزام المنظمة

بالقضاء على تلك الممارسات؛ ولذا فإنها ترحب بقرار الجمعية العامة ٩٩/٥٢. وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن حقوق الإنسان للفتيات والنساء، بما فيها حقها في السلامة الجسدية وفي أرفع المعايير الممكن تحقيقها للرفاه البدني والعقلي والاجتماعي، يجب حمايتها وتشجيعها.

٦٥ - وتدين منظمة الصحة العالمية إضفاء الطابع الطبي على ختان الإناث، أي إشراك المحترفين في مجال الصحة في ختان الإناث تحت أي ظرف بما في ذلك المستشفيات. فقد عقدت المنظمة مؤخرا مشاورة تقنية مع الممرضات والقابلات وأطباء النساء من المناطق التي ينتشر فيها ختان الإناث وكمتابعة للتوصيات المنبثقة عن تلك العملية تضع مواد التدريب بما في ذلك مبادئ توجيهية لمقدمي الرعاية الصحية بغية الحيلولة دون ختان الإناث ولإدارة المضاعفات الصحية الناجمة عنه. وستدرج مواد التدريب مناهج التمريض والولادة والمناهج الطبية.

٦٦ - وأوضحت أنه من الضروري، لمعالجة آثار الممارسات التقليدية الضارة وختان الإناث، تثقيف الجمهور والمرشدين الصحيين وممارسي الختان؛ ولا يتطلب هذا مشاركة المهنيين والاخصائيين الإنمائيين والمجتمعات المحلية وزعمائها والجماعات والمنظمات النسائية فحسب بل أيضا الزعماء السياسيين.

٦٧ - وتابعت كلمتها قائلة إن المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الصحة العالمية شرع في آذار/ مارس ١٩٩٧ في خطة عمل للتعجيل بالقضاء على الختان في أفريقيا؛ وقد جرى الشروع في هذه الخطة في نفس الوقت في كثير من البلدان الأفريقية وقد حـُددت أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ينبغي لبلدان المنطقة أن تحققها. وتقدم منظمة الصحة العالمية أيضا الدعم التقني إلى البلدان في مجال وضع السياسات والخطط الوطنية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، أصدرت منظمة الصحة العالمية، مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بيانا مشتركا مضادا لختان الإناث أعربت فيه المنظمات الثلاث عن الهدف المشترك وهو دعم جهود الحكومات والمجتمعات المحلية للترويج لصحة ونماء النساء والأطفال وحمايتهما.

٦٨ - وأردفت تقول إن من أسباب التقدم البطيء في القضاء على ختان الإناث عدم التنسيق بين برامج منع الختان والاستثمار المحدود للموارد فيها. وتتوقع منظمة الصحة العالمية أن تسفر حملة جيدة التصميم والتنسيق وتحصل على خبرة فنية مناسبة وتمويل كاف عن تخفيض كبير في معدل ختان الإناث في خلال عشر سنوات والقضاء عليه خلال ثلاثة أجيال.

٦٩ - ولا يمكن لمنظمة الصحة العالمية في الوقت الحالي إلا أن تقدر مدى انتشار الختان: إذ توجد فجوات كبيرة في تفهم مدى المشكلة وحدوث مضاعفات صحية وأنواع الأنشطة التي يمكن أن تقضي على هذه الممارسة. وتركز منظمة الصحة العالمية على زيادة المعرفة من خلال برنامج للبحث والاستحداث وعلى الترويج لسياسات ونهج سليمة تقنيا.

٧٠ - وأعلنت أن منظمة الصحة العالمية قد حددت ستة بلدان في أفريقيا كي تقدم الدعم التقني المعزز إليها خلال السنوات الثلاث المقبلة؛ وسيتضمن المشروع استعراضا لما يـُعرف فعلا عن ختان الإناث واستكمال تلك المعارف بإجراء بحوث من أجل وضع أفضل الممارسات للقضاء عليه. وقد أنجز بالفعل استعراض منهجي

للبحوث المتعلقة بالمضاعفات الطبية وأنجزت مقارنة للبيانات الأساسية عن الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية لختان الإناث، في حين سيُنجز استعراض للنهج البرنامجية المتبعة لمنع الختان في مختلف البلدان بحلول نهاية عام ١٩٩٨. وستنسق منظمة الصحة العالمية أعمالها مع شركائها في الأمم المتحدة ومع الوكالات غير الحكومية في مختلف البلدان.

٧١ - واختتمت كلمتها قائلة إن الدكتورة برونتلاند، المديرة العامة الجديدة لمنظمة الصحة العالمية، قد ذكرت أن المنظمة ستعمل على الوصول إلى الآخرين في أسرة الأمم المتحدة لضم الموارد والمعارف والعمل على نحو أوثق مع البلدان وعلى إشراك القطاع الخاص؛ وستقيم علاقات عمل جديدة كي يمكنها معا تغيير الحالة الصحية لجميع الأشخاص.

٧٢ - **السيد غباريفيتش** (بيلاروس): قال إنه لا يوجد مجتمع، حتى ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، تتمتع فيه المرأة بنفس الفرص كالرجل: قد تأصل انعدام الانصاف القائم على أساس الجنس في عقليات الأشخاص حتى أنهم لا يدركونه تماما وأصبحوا يقبلونه بوصفه النظام الطبيعي كما يظهر بصفة خاصة في جميع أشكال حكم الدول. وقد أثبت المعيار الذي تحقق في منتصف القرن العشرين وهو المساواة في الأجر نظير العمل ذي القيمة المتساوية والمساواة في الحقوق في التعليم وما إلى ذلك الذي بُنيت عليه آمال كثيرة أنه غير كاف لتحسين الحالة تحسينا جذريا.

٧٣ - واستدرك قائلا إنه يجري الآن عقد آمال كثيرة على أن الانصاف بين الجنسين قد أصبح مؤخرا مركز اهتمام المجتمع الدولي، كما كان المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة نقطة تحول في العمل تحقيقا لتلك الغاية. فقد جرى التعرف على أهم المشاكل ووضعت الأهداف الاستراتيجية وكذلك الأطر الزمنية لتحقيقها. ووصلنا إلى الآن أكثر المراحل صعوبة، وهي مرحلة العمل الفعلي.

٧٤ - وأضاف أن الوثائق الختامية لمؤتمر بيجين قد أصبحت أساسية بالنسبة لبيلاروس: فهي تستند إليها في إجراءاتها المتخذة لتحسين مركز المرأة في جميع مجالات الحياة ولتعزيز حمايتها الاجتماعية. ولدى بيلاروس واحدة من أول خطط العمل الوطنية لتحسين مركز المرأة (١٩٩٦-٢٠٠٠) وقد قدمتها منذ فترة طويلة قبل الموعد الزمني المحدد بموجب قرار الجمعية العامة ذي الصلة. وقد اتبعت الحكومة نهجا شاملا في برنامجها "المرأة في بيلاروس" في عام ١٩٩٦؛ وأيضا اعتمدت بيلاروس في عام ١٩٩٧ خطة إنمائية مستدامة وطنية يعتبر من الأهداف الأساسية بموجبها تحديد سياسة واضحة بجلاء للدولة بشأن الإنصاف بين الجنسين وتحسين تمثيل المرأة وتعزيز دورها في السلطات المركزية والمحلية. وتتخذ الحكومة، في الوقت الذي تقدم فيه الدعم إلى هياكل المجتمع المدني، تدابير تشريعية وعملية محددة للوفاء بالأهداف المحددة في بيجين.

٧٥ - وأردف يقول إن للتعاون الدولي برعاية الأمم المتحدة دور هام يقوم به في تحسين مركز المرأة. وتوجد حاجة ماسة إلى تقديم الدعم للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية حيث تتفاقم التغيرات الاجتماعية الاقتصادية من جراء الاضطرابات المالية والاقتصادية العالمية الحالية. والأساس السياسي لتقديم الدعم من هذا

القبيل هو منهاج عمل بيجين الذي ناشد منظمة الأمم المتحدة مباشرة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أيضا تقديم المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في وضع وتنفيذ تدابير لتحسين مركز المرأة.

٧٦ - وأوضح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم مساعدات كبيرة إلى بيلاروس. كما أن المشروع المشترك بين حكومة بيلاروس وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلق بدور المرأة في التنمية قد قدم دعما كبيرا لنطاق كامل من التدابير الوطنية.

٧٧ - وأعرب عن ترحيبه بالقرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بتمديد ولاية صندوق الأمم المتحدة الإنمائي لدول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وقد بدأ صندوق الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة عملية في المنطقة لإقامة علاقات عمل وتحديد المجالات ذات الأولوية في التعاون وأدرج المنطقة في برامجه الحالية. وتقدر حكومة بيلاروس تقديرا كبيرا البعثتين اللتين أوفدهما الصندوق إلى بيلاروس وكذلك الدعم الذي قدمه للبرنامج الوطني للإحصاءات الموزعة حسب نوع الجنس. وتقدم بيلاروس الدعم أيضا إلى المشروع، قيد الإعداد حاليا، الذي سيشكل إطارا لعمل الصندوق في دول وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة، وأعرب عن الأمل في أن يقدم المانحون المزيد من المساعدة النشطة إلى الأنشطة التي يضطلع بها الصندوق في المنطقة.

٧٨ - وأعرب عن تأييد وفد بلده المخلص للقرار المتخذ بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠٠ لاستعراض التقدم المحرز منذ اعتماد منهاج عمل بيجين. وستقدم الدورة الاستثنائية حافزا آخر لجهود الدول والحكومات والمجتمع الدولي من أجل تحسين مركز المرأة. ويرحب الوفد أيضا بالقرار المتخذ بتعيين لجنة مركز المرأة اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية اعتقادا منه بأن الأعمال التحضيرية، التي تعتزم بيلاروس المشاركة فيها، سيضطلع بها بكفاءة بتلك الطريقة ولأنه يمكن بهذه الطريقة تجنب ازدواجية الجهود.

٧٩ - **السيدة أوكيسي** (نيجيريا): أعربت عن تأييد وفد بلدها التام للبيان الذي أدلي به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ومن الأمور التي تثير اهتمام نيجيريا بصفة خاصة تقرير الأمين العام عن الممارسات التقليدية والمعتادة التي تؤثر على صحة المرأة (A/53/354) وهي مسألة لا زالت تمثل تحديا لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأعربت عن أملها في أن تنظر الجمعية العامة فيها نظرة جادة.

٨٠ - وأضافت أن منهاج عمل بيجين قد جرت متابعته في نيجيريا بالشروع في برنامج لدعم الأسرة وبرنامج لتحقيق التقدم الاقتصادي للأسرة وإنشاء وزارة اتحادية لشؤون المرأة والتنمية الاجتماعية ووزارات في الولايات معنية بشؤون المرأة. وتقدم تلك المؤسسات، بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، المساعدة للمرأة في المناطق الريفية والحضرية وتنظم حلقات عمل بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين. وقد نشرت وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية أدلة وكتيبات مبسطة عن المجالات الحساسة من منهاج العمل وعددها ١٢ مجالا بغية تغيير الاتجاهات التمييزية في نيجيريا.

٨١ - وأعلنت أن نيجيريا قد صادقت على الاتفاقية في عام ١٩٨٥ دون إبداء تحفظات وقدمت مؤخرا تقريرا موحدا يضم التقريرين المرحليين الثاني والثالث إلى اللجنة المعنية بمكافحة التمييز ضد المرأة. وقد أحاطت نيجيريا علما بالملاحظات الختامية للجنة، ولا سيما تلك المتعلقة بعدم توافر البيانات الكافية في عمليات تقديم التقارير. وستحاول وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية تحسين المحتوى الاحصائي لتقرير نيجيريا المرحلي الرابع.

٨٢ - وأوضحت أن نيجيريا قد قدمت خطة عملها الوطنية إلى شعبة النهوض بالمرأة. وتشمل أنشطة إدراج منظور الجنس في صميم الأنشطة على الصعيد الوطني مجموعة من حلقات العمل التي تنظمها وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية بالتعاون، في جملة أمور، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف. واضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتنسيق بين الأنشطة في المنتدى المشترك بين الوكالات وهو جهد تعاوني من المانحين دعما للنهوض بالمرأة النيجيرية.

٨٣ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها ببدء الحملة الإقليمية المشتركة بين الوكالات للقضاء على العنف الموجه ضد المرأة والفتاة في أفريقيا الذي سيختتم بـ ١٦ يوما من الأنشطة احتجاجا على العنف في الفترة من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ ديسمبر، الذي يوافق الذكرى السنوية الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأعربت عن تقدير وفد بلدها لجهود صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في هذا الصدد.

٨٤ - **السيدة راميرز** (كوستاريكا): أعربت عن اهتمام وفد بلدها بتقرير الأمين العام عن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/53/376). ولاحظت وجود هدف التوزيع المتساوي للجنسين داخل الأمانة العامة بنسبة ٥٠ في المائة لكل منهما بحلول عام ٢٠٠٠ في جميع فئات المناصب وأعربت عن الأمل في أن يحترم مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف احتراما حقيقيا.

٨٥ - وأضافت أن كوستاريكا، كجزء منها لمتابعة مؤتمر بيجين، تدرج عددا من القوانين الاستثنائية في نظامها القانوني بهدف القضاء على التمييز. وتتصل تلك التشريعات بالعنف العائلي وتقديم المساعدة للفقيرات وإنشاء المعهد النسائي الوطني والوزارة المعنية بمركز المرأة. وأدخلت إصلاحات على قانون الانتخابات لضمان أن تشغل المرأة ٤٠ في المائة من المناصب التي ينتخبها الشعب في جمعيات المناطق والبلدات والمقاطعات. واقتناعا من كوستاريكا بالحاجة إلى ضمان تحكم المرأة في نمائها فإنها تضع سياسات ائتمان لصالح المرأة ولا سيما الإناث اللاتي يترأسن الأسر المعيشية في المناطق الريفية.

٨٦ - **السيدة أوستراوسكيتي** (ليتوانيا): أعربت عن تأييد وفد بلدها للبيان الذي أدلى به ممثل النمسا باسم الاتحاد الأوروبي. قد اشتركت حكومة بلدها والمنظمات غير الحكومية في وضع برنامج النهوض بالمرأة الليتوانية من أجل متابعة منهاج عمل بيجين. ويغطي البرنامج ١٠ مجالات حساسة، بما فيها حمايته حقوق الإنسان للمرأة ومركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي والمرأة والتعليم والمرأة وصنع القرار. وقد اقترحت حكومة بلدها أيضا مشروع قانون بشأن تكافؤ الفرص وهو قيد نظر البرلمان في الوقت الحالي. وينص مشروع القانون على إنشاء

وظيفة أمين مظالم للتحقق من تكافؤ الفرص ووظائف مفتشي عمل لضمان المساواة بين الجنسين. وتعمل ليتوانيا أيضا جاهدة على المواءمة بين قوانين العمالة فيها والتوجيهات الستة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي الذي تنتسب إليه. وتراقب الآليات البرلمانية والحكومية على السواء برنامج النهوض بالمرأة الليتوانية من أجل إنفاذ المساواة في الحقوق وتحقيق تكافؤ الفرص. ولا تعمل المنظمات النسائية الليتوانية على ضمان إدراج منظور نوع الجنس في السياسات الحكومية فحسب بل أنشأت أيضا مركزا لمعالجة الأزمات وتقديم خدمات الاستشارة لضحايا العنف العائلي في مشروع مشترك بين ليتوانيا والنرويج وأقامت على الصعيد المحلي المأوى للنساء اللاتي يتعرضن للأذى وذلك بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

٨٧ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بأنشطة الفريق الاستشاري للسنة الدولية لكبار السن وأعربت عن تأييد الوفد لاقتراح لجنة التنمية الاجتماعية باستكشاف جدوى وضع رقم قياسي للتنمية يتصل بالشيخوخة لإدراجه في "تقرير التنمية البشرية". ويساور الوفد القلق البالغ لأن المرأة الليتوانية التي تعمر ١١ سنة أكثر من الرجل في المتوسط كثيرا ما تعاني من ندرة الموارد من مشاكل صحية ترتبط بكبر السن. وقد أنشأت حكومة بلدها فريقا استشاريا معنيا بكبار السن سيقدم توصيات محددة حسب نوع الجنس وتتعلق بمركز المسنات. وأعربت عن تأييد وفد بلدها لإدراج الأنشطة المتعلقة بنوع الجنس في صميم الأنشطة المضطلع بها برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأنه يتطلع إلى الدورة الثالثة والخمسين للجنة مركز المرأة.

٨٨ - **السيدة فايتنيني** (سان مارينو): قالت إن تمثيل المرأة في المناصب الوزارية وتلك التي تليها مباشرة تزيد قليلا على ٢١ في المائة، أو تصل إلى ضعف المتوسط العالمي؛ وعلى المستوى التالي للمناصب الوزارية تحقق الحد الأدنى اللازم وهو ٣٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، شغل عدد من النساء أكثر المناصب المرموقة وهو منصب رئيس الأوصياء على الجمهورية في العقدين الماضيين.

٨٩ - وأعربت عن القلق العميق لأن العنف الموجه ضد المرأة والفتاة ما زال أكثر الانتهاكات انتشارا لحقوق الإنسان العالمية. كما أن الاتجاه الذي يمثل فيه السكان المدنيون، ولا سيما النساء ٩٠ في المائة من ضحايا النزاع المسلح يبعث أيضا على الانزعاج. وفي هذا الصدد يعرب وفد بلدها عن تأييد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في روما في حزيران/يونيه الذي اعتبر الاغتصاب والاسترقاق الجنسي والاكراه على البغاء وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي جرائم حرب.

٩٠ - وأعربت عن ترحيب وفد بلدها بنظر اللجنة في قرار مقدم من هولندا بناء على توافق في الآراء ويدين ختان الإناث بوصفه شكلا من أشكال العنف المرتكب ضد المرأة. واستدركت قائلة إن تجريم تلك الممارسة سيدفع بها إلى السرية التي ستلحق الضرر، إن لم تكن الوفاة، بالمرأة وتمثل عارا على المرأة التي ترفضها. وأعربت عن تأييد وفدها للممارسات البديلة الواردة إجمالا في تقرير الأمين العام (A/53/354) بما فيها "الختان الرمزي" الذي يركز على المعنى الرمزي لذلك الطقس الذي يمثل الوصول إلى مرحلة من مراحل الحياة ولكنه يقضي على جانب الضرر المادي. وفي الختام، لاحظت أن الموضوع الرئيسي ليوم الأغذية العالمي "المرأة تغذي العالم" هو خير شاهد على مسؤولية المرأة عن بقاء الجنس البشري على قيد الحياة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.